عدو لا يرحم

14

نحتاج لاستمارات وليس معونات

15

أربعة آلاف شخص يقتلون سنويا نتيجة النزاع على الأراضي

■ الثورة/عبدالله الخولاني

تُـعد مشكلة الأراضي وحيازتها وحماية ملكيتها المشكلة الاجتماعية والاقتصادية الأهم والأكثر التي تواجه الاستثمار في اليمن حيث تشير التقديرات لعدد الذين يقتلون في نزاعات الأراضي والنزاعات الأخرى ذات صلة بها يقدر بحوالي (4000) شخص سنويا.

ويشير الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل في دراسته الموسومة بمناخ الاستثمار في اليمن إلى أن نزاعات الأراضي وملكيتها تعد، وإلى حد كبير، أهم الأسباب لانتشار العنف المسلح، الفردي أو الأسري أو المجتمعي.

مؤكدا أن اليمن أصبحت معروفة وعلى نطاق واسع لدى المستثمرين العرب والأجانب بأن مشكلة الأراضي ونزاعاتها تشكل العائق الأهم الأكبر للاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وبالذات في المجالات الإنتاجية .

وقالت الدراسة على الرغم من أن الدولة قامت بتوزيع وتخصيص الكثير من الأراضي التي تمتلكها، بما في ذلك أراضي الوقف، للمشاريع الاستثمارية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية، إلا أن اتباع الأساليب العشوائية قد أدى إلى نتائج عكسية من خلال المساهمة في تفاقم المشكلة وتزايد النزاعات على الأراضي وخاصة في المحافظات الأكثر جاذبية للاستثمارات مثل أمانة العاصمة صنعاء، تعز، عدن، الحديدة، المكلا.

وتنقسم ملكية الأراضي في اليمن طبقا للفسيل إلى ثلاثة أنواع أساسية من الملكيات, الملكية الخاصة, وملكية الدولة , وأراضي الوقف. وتشكل الأراضي المملوكة ملكية خاصة الجزء الغالب في المحافظات الشمالية (حوالي (85%) وخاصة في منطقة الأراضي المرتفعة ومنطقة تهامة. في المقابل تشكل الأراضي المملوكة للدولة ما بين 2% - 3% فقط من إجمالي الأراضي، وأراضي الوقف ما بين12% - 13% من إجمالي الأراضي .كما ساهم إلغاء التأميم وعودة ملكية الأراضي إلى مالكيها الأصليين بعد قيام الوحدة اليمنية في ارتفاع نسبة الأراضي التي يديرها مالكوها في المناطق الجنوبية إلى 75% من إجمالي الأراضي الزراعية.

الثورة

الاقتصادي

الثلاثاء 14 رجب 1435هـ 13 مايو 2014م العدد 18072

Tuesday : 14 Rajab 1435 - 13 May 2014 - Issue No. 18072

www.althawranews.net

13

مخاوف دولية من اندثار المدخر الوراثي لمحاصيل الحبوب والفواكه في اليمن

تقرير/أحمد الطيار

كشفت منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" أن اليمن أبلغتها عن تآكل وراثي حصل لمجموعة من محاصيلها في الفواكه والحبوب في السنوات الأخيرة لكن أخطرها ما يتعلق بصنف الدخن والقمح ثنائي الحبة الأمر الذي يضر بمكانتها الاقتصادية ومنتجاتها التاريخية حاليا ومستقبلا.

وبينت المنظمة في تقريرها الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم والذي نشر مؤخرا أن اليمن ابلغها بتأكل وراثي تعرضها له أصناف الفاكهة بالإضافة إلى أصناف في الحبوب أبرزها الدخن الأصبعي المعروف بـ(Eleusine coracana) وصنف الدخن من التيف (Eragrostis tef) وكذلك اللفت الزيتي (Brassica napus والتي كانت تعد من أهم أصناف المحاصيل التقليدية المزروعة في البلاد، ويبدو أنها لم تعد تزرع أو أنها أضحت تزرع في مناطق محددة جدا، وأن زراعة القمح بما في ذلك القمح ثنائي الحبة Triticum dicoccum قد انخفضت على نحو مخيف.

ويعد التآكل الوراثي في مجموعة المحاصيل الزراعية اليمنية واحدا من العقبات التي تواجه خطط بناء وتنمية الانتاج الزراعي في اليمن خصوصا محاصيل الغذاء الأمر الذي يدعو لمساعدة الدولية لليمن لحل هذه الإشكالية .

وفيما قال التقرير الوطني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة: إن اليمن من أغنى بلدان شبه الجزيرة العربية بالمصادر الوراثية النباتية الزراعية والغذائية نتيجة لتنوع نباتاتها التي تصل إلى ما يزيد على ألفي و900 نوع تنتمي إلى 175 عائلة نبات مسجلة محلياً قالت منظمة "الفاو" إن اليمن يعد ضمن اكبر الدول المستهلكة لمحصول العصفر بعد الهند وألمانيا واليابان وهولندا وأمريكا وهو زهرة تسمى القرطم المصبوغ من الفصيلة النجمية ويستعمل لصبغ الأكل وله فوائد طبية.

وأشارت إلى أن اليمن من ضمن البلدان التي يجب أن تتموضع فيها المواقع أو المناطق المقترحة ذات الأولوية لمحصول اللوبيا على وجه السرعة.

ويشيد التقرير بجهود اليمن لحفظ موارده الوراثية في البنوك الوراثية الحقلية لديها حيث تضاعفت المدخلات وتم إدخال 4000 مدخل من النجيليات والبقوليات بشكل أساسي إلى مجموعتها الوطنية.

ويتحدث التقرير إن اليمن وإثيوبيا والأردن وأفغانستان بدون استثناء يطبقون أنظمة لدعم وتعزيز إنتاج البذور ونظم توريدها اعتماداً على المجتمعات بالإضافة إلى شركات البذور القائمة على القرى كمحاولة لزيادة إنتاج البذور ذات الجودة العالية.

وتلعب الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة دوراً متنامياً في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية يعدُ وجودها مسألة جوهرية في تكثيف الإنتاج الزراعي المستدام وضماناً لمصادر المعيشة لنسبة كبيرة من النساء والرجال الذين يعتمدون على الزراعة .

وكان التقرير الوطني الذي أعده نخبة من الباحثين والأكاديميين المتخصصين في مجال الأصول الوراثية بالجامعات والباحثين من وزارة الزراعة والري قد أشار إلى أن العديد من المصادر الوراثية النباتية والزراعية في اليمن مهددة بالانقراض والتلاشي، وأوصى بضرورة إعداد برنامج فاعل لتوثيق وحفظ الأصول للموارد الوراثية المختلفة، باعتبارها ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها .

ولفت إلى أن تحسين استخدام المصادر الوراثية النباتية في الغذاء والزراعة يسهم في تعزيز كفاءة الإنتاج الزراعي ورفع قدرته على الاستجابة لتحديات الأمن الغذائي .

كاشفا عن عدم وجود تشريعات أو سياسات في الوقت الراهن قيد التنفيذ في اليمن للتعامل بشكل محدد مع المصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة باستثناء عدد محدود من البنود المتعلقة ببعض جوانب المحافظة عليها .

وبين أن هناك ما يسمى بالبرنامج الوطني للمصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة والمكون من عدة برامج فرعية بهيئة البحوث والإرشاد الزراعي من خلال المركز الوطني للمصادر الوراثية تحت مظلة وزارة الزراعة والري وفي كليتي الزراعة بجامعتي صنعاء وعدن وبالهيئة العامة لحماية البيئة التابعة لوزارة المياه والبيئة وبالمؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة التابعة لوزارة الزراعة .

ووفقا للتقرير فإن برامج تحسين المحاصيل الغذائية في اليمن لعبت دوراً هاماً خلال السنوات العشر الماضية في رفع غلة المحصول واستدامة الإنتاج وأن ما تم جمعه وحفظه من الموارد الوراثية أصبحت متوفرة لمربي النباتات وغيرهم من الاختصاصيين الآخرين العاملين في برامج إدارة المحصول في القطاعات المختلفة المعنية الأمر الذي ساعد على إطلاق الأصناف المحسنة للمحاصيل المختلفة الموجهة للتغلب على معوقات الإنتاج ما أسهم في تحسين الأمن الغذائي في البلاد ،كما تشمل الموارد الوراثية النباتية والحراجية و الموارد والحيوانية والمائية وكذا الموارد الوراثية للكائنات الحية الدقيقة للأغذية والزراعة .

أهمية الأصول الوراثية

وتلعب المصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة دورا هاماً في تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي، ولقد حافظ المزارعون اليمنيون على هذه المصادر وأغنوا تنوعها حيث قاموا باقتنائها واستخدامها وحفظها .

وبهدف مواجهة الطلب المتزايد باستمرار للأجيال الحالية والمستقبلية وتلبية احتياجاتهم من الغذاء فإن كثيراً من الدول قامت بتبني سياسات وإدارة استخدام كفؤة للمصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة بما يساعد في حفظها وحمايتها من الانقراض .

وبحسب خبراء وباحثين في مجال الزراعة فإن المصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة تستخدم لإيجاد أفضل الأصناف المناسبة لظروف بيئية معينة، كما تستخدم لزراعة محاصيل مختلفة في أقاليم البيئات الزراعية المختلفة، وتستخدم المصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية لاسيما محاصيل الحبوب الغذائية بمختلف أنواعها .

البصل الأحمر

تثبيت البصمة الوراثية للبصل الأحمر اليمني مهم جدا، حيث يوضح الدكتور عبدالله علوان نائب رئيس هيئة البحوث الزراعية أن وزارة الزراعة والري عندما اكتشفت أن محصول البصل الأحمر يصدر من قبل بعض الدول العربية التي تنسب أصوله الوراثية لها، عملت من خلال الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي على تثبيت البصمة الوراثية لمحصول البصل الأحمر وتسجيلها في منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) بحيث لا يمكن لأي دولة أخرى أن تنسب الأصل الوراثي لهذا المحصول إليها.

توجهات لإنشاء مجلس أعلى للشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

■ الثورة / محمد راجح

من المقرر أن يتم الإعلان قريبا عن إنشاء مجلس أعلى للشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يؤسس لمشاركة منظمات المجتمع المدني بالتنمية في اليمن.

ويتضمن إطار الشراكة مع المنظمات غير الحكومية إعداد وثيقة رسمية للشراكة تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء، بالإضافة إلى تشكيل لجنة فنية لاستكمال التحضيرات الخاصة بالخطة وإنشاء المجلس الأعلى للشراكة.

ويتم حاليا وفقا لمصادر رسمية إجراء مشاورات واسعة مع منظمات المجتمع المدني تتعلق بمهام المجلس وطريقة انتخاب أعضائه ومهامه وأهدافه.

كما تم رفع مسودة قانون الشراكة الحكومية-الخاصة إلى مجلس النواب ، الأمر الذي سيمهد الطريق أمام التمويل الخاص والخبرات للمساهمة في تلبية احتياجات البنية التحتية الهائلة في اليمن، وسيتم استكمال إطار جديد لتحديد الأولويات في المشاريع العامة والتنمية الشاملة.

ويأتي ذلك في سياق تنفيذ بنود ومخرجات الإطار المشترك للمسؤوليات المتبادلة ، والذي يتضمن ست ركائز أساسية تشمل المواءمة بين أولويات الموازنة العامة والبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية وبرنامجه الاستثماري،وتوفير فرص عمل وخصوصاً للشباب، والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني.

وتشهد اليمن انتشاراً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني ، حيث يتجاوز عددها وفقا لإحصائية رسمية تقديرية إلى ما يقرب من 12ألف منظمة تستلم مخصصات ومنح وهبات وموازنات محلية وخارجية بالملايين ،لكن مساهمتها ضعيفة للغاية في التنمية مع تحولها إلى عقبة كبيرة وعبء مجتمعي يضاف إلى ما تواجه اليمن من تحديات معقدة يرى كثيرون ضرورة معالجتها من قبل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني .

بتكلفة 169 مليون دولار

الاعلان عن تنفيذ أكبر مشروع للنمو الريفي في اليمن

■ كتب / أحمد حسن

أعلنت وزارة الزراعة والري أنها ستنفذ أكبر مشروع ريفي في اليمن خلال الفترة القريبة القادمة بتكلفة تبلغ 169 مليون دولار ويشمل ثمان محافظات جبلية وريفية هامة .

وقال المهندس عبدالملك محمد الثور وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الإنتاج الزراعي إن المشروع الجديد الذي يطلق عليه مشروع النمو الريفي يأتي استكمالا للنجاحات التي حققها مشروع التنمية الريفية في محافظة الضالع إذ تمت الاستفادة من نجاحاته في صياغة المشروع الجديد.

وبين المهندس الثور في ورشة العمل الختامية لمشروع إدارة موارد المجتمع في محافظة الضالع والذي نظمته وزارة الزراعة والري بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الإيفاد امس بصنعاء أن نجاح أي مشروع زراعي لايتم إلا من خلال قدرته على تلبية متطلبات المجتمع الذي يعمل فيه وهذا هو سر نجاح المشروع في محافظة الضالع .

مشيرا إلى أنه تم التركيز في صياغة المشروع أن يكون ملامسا لاحتياجات السكان ومعيشتهم فكان من ثماره أن استفاد منه الكثير من الناس وبذلوا جهودا لإنجاحه بل وساهموا فيه بفاعلية كبيرة.

وقال رغم المعوقات التي رافقت المشروع منذ بداية انطلاقه في 2007م فإن إدارته الكفؤة وبمساندة السلطات المحلية استمرت في تنفيذ مكوناته في كافة المديريات كما أن تعاون أبناء المحافظة قد ضرب مثلا تحتذى به في عدم الأضرار بالتنمية والمشروعات التي جاءت من أجلهم.

شاكرا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الإيفاد والذي يعد الممول الرئيس والمنفذ للمشروع والبنك الإسلامي الذي ساهم بالدراسة والسلطات المحلية وجميع العاملين في المشروع .

من جانبها قالت الدكتورة فتحية بهران مدير مكتب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الإيفاد بصنعاء أن المشروع عمل سبع سنوات بتمويل من الصندوق الدولي وبتكلفة 29 مليونا و600 الف دولار من عدة ممولين على رأسهم الايفاد ب15 مليونا و150 ألف دولار و3.95 مليون دولار من الحكومة اليمنية و9.89 مليون دولار مساهمات المجتمعات المحلية و850 ألف دولار من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي و680 ألف دولار من بنك التسليف التعاوني الزراعي.

وأفادت أن نتائج تدخلات المشروع كانت إيجابية على المجتمعات المستهدفة وهو ما أثبته تقرير التقييم للعام 2013م.

وقالت: إن النجاحات التي حققها المشروع ومشروعين آخرين هما مشروع ذمار ومشروع الطرق المجتمعية، فإن منظمة الإيفاد قامت بناء على طرح الحكومة اليمنية وبالتعاون مع الوزارات المعنية بتصميم مشروع جديد هو برنامج النمو الريفي يستهدف ثمان محافظات هي: الضالع وذمار ولحج وتعز والحديدة وعمران وريمة والمحويت وسوف يساهم الإيفاد والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية والحكومة اليمنية ب127.4 مليون دولار .

مدير مشروع إدارة موارد المجتمع بالضالع المهندس عبد الله سالم: الدقيل أكد أن المشروع حقق نتائج متوخاة واستفادت من مكوناته كافة المديريات وأسهم في تحقيق ربط الإنسان بالتنمية والعطاء اليومي .

وقال:المشروع استطاع أن ينفذ برامج ذات طبيعة مهمة للناس وتنبع من احتياجاتهم ولذلك عمل ضمن خمس مكونات هي: تنمية المجتمع والتي ركزت على بناء قدرات الإنسان والمرأة وتحسين مستوى المعيشة ورفع كفاءة النساء العلمية ومحو الأمية وفي إطار المكون الثاني الذي يشمل إدارة الأراضي والمياه تم بناء خزانات مياه الشرب الفردية في القرى التي تتعرض للجفاف وخزانات جماعية للري إضافة إلى إصلاح مدرجات زراعية، والمكون الثالث وهو عبارة عن مكونات فرعية لتربية النحل والمراعي وصحة الحيوان، والمكون الرابع هو المبادرات الذاتية والخامس هو البناء المؤسسي للمشروع .

لافتا إلى أن من المعوقات التي واجهت المشروع هي نقص المياه الصالحة للشرب ووعورة الطرق والأمية بين النساء والبطالة وقد أثمر المشروع نتائج إيجابية تركت آثارا حميدة لدى الناس وتضافرت الجهود من الناس لإنجاحه، كما أنه تميز بالمشاركة المجتمعية في بنائه وهي أكبر مساهمة وصلت في بعض البرامج إلى 50 %من مكون المشروع.

كما القى في الورشة ممثل المجلس المحلي بالضالع الأخ محسن ناجي كلمة أشار فيها إلى أهمية المشاركة المجتمعية للمشاريع التنموية وأشاد بالمشروع والنجاحات التي حققها بفضل تعاون أبناء المحافظة ودعم السلطات المحلية له.

وقد أقيمت في الورشة عروض ومداخلات عن الإنجازات التي حققها المشروع في كافة مكوناته ورأي المجتمعات المشاركة والدروس المستفادة منه.

كل ثلاثاء

عبدالله الخولاني

يا هؤلاء!!

كثير هي التحديات والمشاكل التي يعاني منها اليمن وفي مقدمتها الإرهاب العدو الذي لا يرحم فهو ورم خبيث لا تجدي معه المسكنات والأدوية التقليدية لكن يحتاج إلى استئصال حتى لا يستشري في الجسم وعند ذلك يفشل أمهر الأطباء في معالجته وهو ما ينبغي أن يدركه اليمنيون فالقضاء على الإرهاب اليوم رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي نعاني منها أفضل من الحسم غدا لأن التكلفة ستتضاعف ولن يكون بمقدورنا تحملها حتى لو كان حالنا أفضل.

الأخطار عندما تحدق بوطن الكل يتحد لمواجهتها متناسين جراحهم وخلافاتهم السياسية فالجميع سيهلك والطوفان لن يستثني أحدا لكن ما يبكي القلب دما هو حال أحزابنا وساستنا الذين أدمنوا لعبة المناكفات وتسلل الحقد والضغينة إلى قلوبهم فأصبحوا متبلدين لا يفقهون إلا التربص والانتقام من بعضهم حتى لوكان الثمن هو التضحية بوطن.

المواطن يعاني الأمرين من أزمة في المشتقات النفطية وكهرباء مقطوعة لأيام وأسعار أفرغت البطون قبل الجيوب وأحزابنا بدلا من النظر بعين الرحمة لهذا المواطن المغلوب على أمره والتخفيف من معاناته لازالت مصرة على تدمير ما تبقى لهذا الشعب الصبور من بصيص أمل بمستقبل أفضل لكن هناك من يستكثر حتى الحلم ..ما بال أحزابنا التي شاخت وأصبحت تهذي وتتراشق فيما بينها بإصدار البيانات وكيل التهم متناسين عن قصد أن البلد على كف عفريت نتيجة فجورهم السياسي ضد بعضهم.

نقول كفوا عنا بياناتكم واصدقوا القول بالفعل ولو لمرة واحدة لأجل أبنائكم الذين سيلعنون التاريخ من بعدكم فأنتم من دمر مستقبلهم بسياستكم البلهاء وحقدكم الأعمى الذي أفسد كل شيء. فلماذا الإصرار على فعل كل ما هو قبيح ضد هذا الشعب؟ أليست الأوطان مقدسة عند غيرنا..فهي فوق المصالح المقيتة والمكاسب الرخيصة والكراسي الزائلة..أم أننا خرجنا حتى عن هذه القاعدة المسلم بها عند شعوب العالم وربما الحيوانات في الغابات؟ ..آه يا شعب اليمن .

بلد الإيمان والحكمة يشكو الظلم والقهر من بعض أبنائه الذين امتهنوا السياسة بأسوأ وأبشع صورها حتى أوصلونا إلى حال لا يسر العدو قبل الصديق ومع ذلك لازلنا مصرين على تدمير السفينة التي تقلنا جميعا من باب الانتقام من بعضنا والكل يتباكى صحيح إن شر البلية ما يضحك.

Alkhwlani22@yahoo.com